الدرس الثاني

ب/ المدارس الأمنية في العلاقات الدولية :

تعتبر إسهامات Barry Buzan جد مهمة في تطور الدراسات الأمنية، فهي الإسهامات) قبل أو لب ما يعرف بمدرسة كوبنهاقن Copenhagen School وهي همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن.

إن العنصر الأساسي في كتابات Buzan هو إعداده للأجندة الأمنية لتشمل خمسة قطاعات هي: القطاع العسكري، السياسي، الأقتصادي، الاجتماعي والأمن البيئي، أهمية طرح بوزارن يكمن في جعل الأفراد كوحدة للتحليل، لكن ليس كوحدة مرجعية أساسية للتحليل في الدراسات الأمنية، ذلك أن الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية لو هذا لثلاث اعتبارات[14]:

-اعتبار أن الدولة هي القادرة على التخفيف من حدة الأمن في إطار إشكالية الأمن الدولي؛ - اعتبار أن الدولة هي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة وهي التي تتعامل معstate- sub

- اعتبار أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في النظام السياسي الدولي. إن القطاعات الأساسية التي Buzan هي الأبعاد الأساسية للأمن وهي:

-**الأمن العسكري**: وهو الذي يتعلق بالمتفاعلين والمتقاتلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية ومدركات الدول النوايا بعضها اتجاه الآخر، وعليه فهو متعلق بالقوات العدة والتعداد العسكري.

-**الأمن السياسي**: ويقصد به الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

---

[14] بطرس بطرس غالي، " الأمن وحفظ السلام في إفريقيا "، (القاهرة: د.د.ن، جانفي 1995)، ص 79.

-**الأمن الاقتصادي:** يحمل في طياته الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة؛ - الأمن الاجتماعي: وهو قدرة المجتمع على إعادة إنتاج أنماط خصوصياته كاللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد.

وهذه هي الأبعاد التي اعتمدها بطرس بطرس غالي 16 أمين عام سابق للأمن المتحدة بقوله بأن (الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري ولا يمس سلطة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية فقط وانما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي).

لكن تلك الأبعاد لا تعمل منفصلة عن بعضها البعض بل إنها غالبا ما تكون في نفس القالب وتتطلب جهودا دولية مشتركة لأن المشاكل بدأت تأخذ صبغة دولية، غالبا ما تدخل في إطار الأمن الاجتماعي وقد كان Buzan أول من تحدث عنه ليطور فيما بعد من قبل مدرسة كوبنهاقن خاصة من خلال أعمال ويفر17 الذي يختلف مع Buzan في إدراجه المكانة الدولة في الدراسة والتحليل[15]، حيث يرى ويفر أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة حيث ترى هذه الأخيرة وظائفها تتغير من دون مراجعة لسيادتها في حين ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف مختلف الظواهر الدولية المستجدة.

الخص ويفر الأمن في الأمن الذي يعني بالسيادة وبقاء النظام والأمن الاجتماعي الذي يخص الهوية وبقاء المجتمع بتركيزه على هذا الأخير وعليه اقترح نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع.

في إطار الدراسات النقدية نجد مقارنتين أساسيتين[16]:

المقاربة الأولى: بدأت مع أعمال Keith Krause و Michael Wiliams اللذين دعا إلى التمييز بين الأمن الموسع والأمن العميق، كما قاما بالتساؤل عن السبب وراء الاعتماد المفرط على الدولة كفاعل أساسي في الدراسات الأمنية التي كان معتمدا عليها، إن جوهر العمل في هذه الدراسات هو التركيز على الأفراد، الجماعات والهوية بدل التركيز على

توظيف القوة العسكرية للدولة اتجاه الفوضى، كما سمحت هذه المقاربة بظهور وتشجيع الدراسات التي تقوم على دراسة توظيف وممارسة الأمن.

المقاربة الثانية: ركزت على تحديد المقصود بالدراسات النقدية للأمن التي يمكن أن يطلق عليها اسم Welsh Schoolوهدف هذه المقارنة هو تحرير الإنسانية، فببناء التحرر فقط يمكن تحقيق المشهد الأمني، وتحرير البشر هنا يعني "حرية الشعب، الأفراد والجماعات من التهديدات المادية والبشرية التي تمنعهم من القيام بما اختاروه بكل حرية عن طريق تهديدهم"، فالأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة.

تعرضت المدرسة النقدية لانتقادات كالتالي تقدم بها محمد أيوب الذي يقول أن تعريف التحرر من قبل هذه المدرسة يعمل على فرض نموذج يتزامن مع السياسة الغربية التي كثيرا ما هي بعيدة عن حقائق العالم الثالث، وأضاف أنه وبافتراض التحرر كمرادف للأمن سيوقع الدارسين في خطأ ذلك أن أمراض العالم الثالث أكبر وأخطر من مجرد ما يعنيه التحرر، فالبنسبة إليه فإن هذه المقاربة ترتكز على تحرير

---

[15] نفس المرجع، ص 81.

[16] Steve smith, amitav Achraya, The concept of befor and after september 11, po-cit.

البشرية في حين أنه يريد التركيز على أمن الدولة، من هنا نقول أن محمد أيوب يعترف ضمنيا بالمدرسة الواقعية وبطرحها.

ولكن نجد أن حجة أيوب ضعيفة ذلك أن مجتمعات العالم الثالث كثيرا ما يعاني بسبب الدولة بمعنى أن الدولة هي السبب في الأمن الذي قد تعيشه هذه المجتمعات وهذا نسبي طبعا، وعليه لابد من أن تكون هذه المجتمعات هي محور الاهتمام في مختلف الدراسات ذلك أنه القرن الواحد والعشرين ظهرت فيه فواعل دولية عديدة إلى جانب الدول مع قدرة كبيرة على التأثير والتفاعل الدولي، كذلك أوضح القرن وجود رغبة أكبر في حل المشاكل الإنسانية والمتعلقة أساسا بالمشاكل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الصحة أساسا بالمشاكل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والثقافية التي هي في تعاظم دائم.

لكن المهم هو إقامة نظام عالمي جديد يضع البشرية مركز اهتماماته، كذلك الأمر بالنسبة للدول التي لا تزال تعتبر فاعلا هاما بفضل قدرتها الكبيرة على منح الضمانات الأمن المواطنين والمساهمة في التغلب على معانات ومشاكل ملايين البشر.

بدأ الاهتمام بموضوع الأمن الإنساني باعتباره فكرة جديدة للمحيط الأمني في فترة الحرب الباردة، إلا أنها هناك فئة كبيرة من الدارسين شككوا في مدى صحة وشرعية هذا الموضوع20 الجديد المطروح للدراسة وكانت حجتهم في ذلك غموضه وعدم وضوحه حتى تتم معالجته أكاديميا وهو موضوع غير وارد في إطار الأجندة الأمنية التقليدية، إلا أنه وغداة إصدار برنامج التنمية البشرية في 1994 من قبل برنامج التنمية للأمم المتحدة اعتبر موضوعا جد هام لابد من الوقوف عليه[17]، وقد بدأ البرنامج بالتذكير بأن نهاية الحرب الباردة أنت بحافز كبير لإعادة التفكير في المواضيع والمسائل الأمنية وقد اقترح البرنامج بأن يكون التركيز منحرفا عن الأمن النووي إلى الأمن الإنساني.

بالنسبة للعديد من الشعوب فإن خوفهم من اللامن متفاقم من الحياة اليومية أكثر من خوفهم من التهديد من الأحداث العالمية. هل عائلاتهم تملك القدرة الكافي من الغداء؟ هل يفقدون عملهم؟ هل طرقهم وجيرانهم آمنون من الجرائم؟ هل هم يعانون من تسلط الدولة؟ هل هم معرضون لأن يكونوا ضحايا للعنف بفعل جنسهم؟ هل عقيدتهم وأصلهم وديانتهم هدف أو تعرضهم للاضطهاد؟ في نهاية التحليل، الأمن الإنساني هو: الطفل الذي لا يجب أن يموت المرض الذي لا يجب أن ينتشر، العمل الذي لا يجب أن يوقف العقيدة التي لا يجب أن تفجر في العنف، المختلف الذي لا يجب أن يسكت الأمن الإنساني ليس متعلق بالأسلحة أنه متعلق بالحياة الإنسانية والكرامة[18].

لقد أعطى البرنامج أربعة اعتبارات وخصائص للموضوع هي: 1- أنه عالمي الاهتمام. 2- متعلق بالبشر أينما كانوا لأن التهديدات أصبحت عالمية ومشتركة بين الجميع. 3- أنه جزء من الاعتماد المتبادل منذ أن أصبحت التهديدات عابرة للحدود. 4- أنه سهل التحقيق من خلال الاهتمام المبكر بالتهديدات أي الوقاية المبكرة وهذا يكون أفضل من التدخل فيما بعد أي بعد تفاقم المشكلة، أن المركز فيه هم البشر فهو معني بكيفية عيش البشر.

كذلك سطر البرنامج سبعة أبعاد للأمن الإنساني هي:[19]

---

[17] Steve smith, amitav Achraya, The concept of befor and after september 11, po-cit.

[18] عبد النور بن عنتر، " البعد المتوسط للأمن الجزائري "، مرجع سابق، ص 32.

[19] Steve smith, amitav Achraya, The concept of befor and after september 11, po-cit.

الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الفردي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي.

كما حدد ستة مصادر رئيسية للتهديد الأمن الإنسانية النمو الديمغرافي غير محدد، عدم المساواة في الفرص الاقتصادية، ضغط الهجرة، التلوث البيئي، تجارة المخدرات، الإرهاب الدولي. المطلب الثالث: أبعاد الأمن

الأولى: تشير إلى توسيع مفهوم الأمن إلى توسع مفهوم الأمن أفقيا ليشمل قطاعات متعددة علاوة على السياسة العسكرية هي اقتصادية، بيئية، ومجتمعية، تحظى هي الأخرى بالأولوية.

الثانية: تتعلق بعمق مفهوم الأمن، من خلال شمولية مستويات التحليل للبعد الإنساني، المجتمع الوطني، الإقليمي وصولا إلى العالمي.

إن هذا المفهوم الموسع للأمن يقودنا للحديث عن أبعاد هذا المفهوم وتطبيقاته والتي يمكن إجمال أهمها في النقاط التالية:

البعد السياسي: الاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، يتجلى الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وهنا تهدف الدول إلى تعريف الأمن واستعمالاته بالشكل الذي يحتوي أهداف سياسية كبرى، كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى من قبل التدخلات الداخلية، ومنه يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف مسعى الدول الضمان أمنها:

-ذاتي: يتمثل في إيجاد "وسائل دفاعية"، أي القوات العسكرية؛ - تكيفي: يتعلق بتحويل الوسط الدولي إلى نحو يصبح فيه العدوان على الدولة أمر غير متاح.

لذلك يعرف البعض "الأمن" عبر هذا البعد يكونه يدل على سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وحمايتها من التهديدات في الداخل ومن الخارج، لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية.[20]

البعد الاقتصادي: عادة ما يدرك الأمن الاقتصادي اعتمادا على وجهتين، فحسب التقليديين يعني الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية للدولة مما يؤهل هذه الأخيرة خوض غمار السباق نحو التسلح، أما من وجهة نظر التوسعيين فيرتبط بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية وما تفرزه هذه التفاعلات من اشتداد حدة التنافس بين الدول،

خاصة ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى اقتصادية كبرى، وللوقوف أكثر على واقع البعد الاقتصادي للأمن" نشير إلى النقاط التالية[21]:

---

[20] ممدوح شوقي كامل، مرجع سابق، ص 61.

[21] محمد شلبي، " الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة "، (عن أشغال الملتقى الدولي حول: "الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، الجزائر ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003،) ص 161.

-التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية أو حتى استحداث آليات الشراكة الاقتصادية أو ما شابه؛ - التخوف من تكرار سيناريو الأزمات الاقتصادية العالمية، خاصة مع حساسية العلاقات الطاقوية الدولية، التي يشكل البترول أحد أهم فواعلها الأساسيين؛ - هشاشة الاقتصاديات الوطنية، التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى؛ - يمثل التناقض بين الشمال الغني والجنوب الفقير أو ما يسمى بالمركز والمحيط المظهر الأكثر خطورة وتغذية للأمن.

هذا وقد تم ربط الأمن الاقتصادي في المقام الأول حسب التقليديين برخاء ورفاهية الفرد، مما يعني انعتاقه من الفقر والجوع ليكون مؤمنا اقتصاديا في سياق نظام اقتصادي غير عادل ولا متوازن ما ينعكس على الاستقرار الداخلي للدول.

البعد المجتمعي: يعتبر القطاع المجتمعي أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع من خلال إثارة مفهوم الأمن المجتمعي، فالتطور التقني الذي مس وسائل النقل والاتصالات ساهم في شيوع بعض مظاهر الأزمة التي كانت في مراحل سابقة ضمن الحدود السياسية للدول مثل: الجريمة المنظمة، شبكات التجارة غير المشروعة للمخدرات والأسلحة المحظورة ... الخ.

كما نشير إلى مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية التي لم تعد حكرا على الدول المتخلفة فحسب، وقد تجد بعض مسبباتها في موجة التدفقات السكانية وما تثيره من قلق وتوترات للبنية الديمغرافية للدول المستقبلية، بفعل تنامي العنصرية وكراهية الأجانب، مما يهدد الاستقرار المجتمعي ومعه الأمن العالمي، وتظهر عدم قدرة الدولة على التحكم في إقليمها ولجوئها إلى القوة في المقابل تعمل الجماعات المتناحرة على نشر الفوضى بغرض تحقيق أهدافها، و هذا ما يدفعها إلى اللجوء لاستخدام أساليب جديدة للمواجهة مثل الميليشيات شبه العسكرية، الجماعات الإجرامية وغيرها.

هذا ما يوضح أن حروب ما بعد الحرب الباردة تعتمد على أسلوب العنف" فيما بين الجماعات أطراف النزاع، ويظهر ذلك في استهداف المدنيين والإبادة الجماعية وغيرها، مما يهدد الاستقرار المرتبط بهذه المظاهر والذي قد يتعدى إلى التنافس حول الموارد الطبيعية بين الجماعات والسلطة والتي قد تصل إلى حد التصفية العرقية التي تستهدف المدنيين على حد تعبير.Bladwin وهنا يطرح Muller ثلاثة مستويات أساسية لفهم الظاهرة الأمنية[22]:

-الدولة: تهدد في سيادتها وقوتها ؛ - المجموعة: تهدد في هويتها؛ - الأفراد: يهددون في مسألة البقاء والرفاه.

كما أنه يحدد بأن المأزق المجتمعي يؤدي إلى غياب الأمن المجتمعي، المرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار والحفاظ على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويتها من الغة وثقافة ودين وغيرها.

البعد الإيديولوجي: هو القدرة على الحفاظ على الأنساق العقائدية Belief System ' s وتأمين الفكر والعادات والتقاليد من الثقافات الدخيلة أو الفاسدة خاصة، غير أن هذا البعد ومع نهاية الصراع بين

---

[22] عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن الاجتماعي، تاريخ الاطلاع على الموقع 2020/05/02. الرابط http://www.geocities.com/adelZeggagh/recon1.html

المعسكرين الإيديولوجيين تطور إلى بعد حضاري ضمن عدة أطروحات حول هذا الموضوع أهما أطروحة Samuel Huntington حول صراع الحضارات، حيث أن نهاية الصراع الإيديولوجي أعطت الانطباع بأن هناك مناخا جديدا وحقلا متجددا للتنافس الدولي، ونموذجا مختلفا للعلاقات الدولية، حيث أدت أزمة الخليج الثانية إلى إدراك وشيك مجتمعات الشمال باختلال انفجار لعوامل الفوضى في العلاقات الدولية، إن التهديد بانفجار عوامل الفوضى في دول العالم الثالث عموما ليس تهديدا بالمعنى العادي وانما تهديد لذات أصول ومرتكزات الحضارة الغربية وأسلوب ونمط الحياة الغربية، وذلك بالتركيز على ما يسمى الإرهاب المنتظر كرد فعل للتدخل .

ويمثل الخطر الإسلامي حسب النظرة الأمريكية والغربية عموما يمثل خطرا شديدا محتملا يهدد أصول الحضارة الغربية، باعتبارهم أثبتوا قدرتهم على نقل جانب من الصراعات والأزمات داخل المجتمعات الغربية بشكل مباشر، ولقد عمدت القوى الكبرى في الشمال إلى صياغة إستراتيجيات بما يتفق ورؤية "الإسلام السياسي" و "الإرهاب الدولي" كتهديد داهم سواء للأمن أو للحضارة بالمعنى الواسع للكلمة[23].

وحسب Huntington فإن النظام الدولي بعد نهاية الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، تحول إلى نظام جديد يتشكل من ثمان حضارات: الحضارة الغربية والحضارة اليابانية والحضارة الكنفوشيوسية والحضارة الهندية والحضارة السلافية والحضارة الأرثوذوكسية والحضارة الأمريكية اللاتينية والحضارة الإسلامية[24]، ويمكن أن تكون كذلك الحضارة الإفريقية فهذه الحضارات على اختلافها هي التي تشكل السمة السائدة للنظام الدولي الراهن، ومن الطبيعي أن تتصارع هذه الحضارة من أجل البقاء والتأثير وكذلك من أجل الهيمنة، فحقيقة أن الغرب هو الآن في القمة وهو الأقوى، غير أن الحضارات الأخرى تحاول تنمية وتطوير اقتصادياتها وقوتها العسكرية وطاقاتها الثقافية من أجل منافسة الغرب.

البعد البيئي: تشهد الدراسات البيئية نموا محسوسا في الأدبيات السياسية خاصة مع السنوات الأخيرة، نظرا للإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولتي، المجتمعي، والبشري، وأهم ما يثير الأمن البيئي ما يلي[25]:

-تدهور النظام البيئي بفعل الحروب والنزاعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي التلوث البيئي، انقراض أنواع حيوانية ونباتية ولنا أن نتصور انعكاسات ذلك على أمن الأفراد والجماعات؛ - ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في المواد الطاقوية والطبيعية، التي عادة ما تفرز خلافات وأزمات حول كيفية استغلالها، ونشير هنا إلى مؤشر "الماء" الذي يلعب دور المحرك الأساسي في مجمل التفاعلات النزاعية على المستوى العالمي في المرحلة المعاصرة.

---

[23] حسن حاج علي أحمد وأخرون، " حرب أفغانستان: التحول من الجيو استراتيجي إلى الجيو ثقافي " ، (بيروت، د.د.ن: 2001)، ص 251

[24] Michael Emerson and others, "Islamist radicalisation the challenge for Euro-Mediterranean relations, Brussels, center for european policy studies, 2009.p 356.pdf. https://www.ceps.eu/ceps-publications/islamist-radicalisation-challenge-euro-mediterranean-relations/ 03/05/2020.

[25] سليمان عبد الله حربي، " مرجع سابق ، ص ص 25-26. 31: محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، " مفاهيم أمنية "، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2010)، ص 19.

ويعتقد في هذا الإطار (Keith Krause) أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي، أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا، وأكثر من ذلك تعتبر رفاهية الأفراد أكثر أهمية من المصلحة الوطنية والسيادة.

غير بعيد عن هذا الطرح يذهب (Homer Dixon) إلى التأكيد على أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة. وعليه فهناك ارتباط قوي بين اللاتوازن البيئي والأمن، هذا الأخير يشكل الفرد مرجعيته الأساسية.